

في الاجتماع الأول للجنة السلع الهندسية والمغمرة بجهاز حماية المستهلك

نادر رياض: إرساء عد من القواعد التنظيمية لأنضباط الشارع

الصناعي والتجاري.. واصدار علامة جودة المنتجات صديقة البيئة

بالمطبخ أو خارجه أى ما اتفق على تسميتها بالسلع المغمرة البيضاء والسلع المغمرة السوداء.

هذا وسيتم عقد لقاء مع كبار صناع السلع المغمرة للاتفاق على ضوابط ومحددات توفير القدر المناسب لحماية المستهلك وتنظيم خدمات التسويق وخدمات ما بعد البيع وكذلك ضرورة إعطاء فترة محددة ولتكن أسبوع مثلاً يسمح خلالها بإعادة البضاعة واسترداد القيمة دون إبداء الأسباب على أن تكون البضاعة المرتجعة بحالتها إسوة بالنظام المتبوع بالخارج.

كما ناقش الاجتماع وضع عدداً من

الضوابط والمبادئ الأساسية التنظيمية لعمل مراكز الخدمة والصيانة وعمليات بيع وشراء السلع الهندسية والمنزلية وأهم تلك الضوابط إن يحصل المشتري على فاتورة شراء، موضع بها بيانات البائع والسلعة والسعر والتاريخ، وشهادة فحص جودة موقعة ومختومة وشهادته

ضمان للسلعة لفترة لا تقل عن سنة، وكتيب بعمليات التشغيل وإرشادات

بشأن الأخطار الناتجة عن الاستخدام الخاطئ ومعلومات إرشادية عن تتبع

الأعطال وقائمة بقطع الغيار وقائمة بالتوكيلاط ومرافق الصيانة المعتمدة.

وأكد الأعضاء ضرورة عدم السماح بعمليات الصيانة والصلاح للسلع الهندسية والمنزلية إلا بمعرفة المراكز المعتمدة من الصانع بموجب تعاقد

ساري بين المركز والصانع يتم بموجبه تدريب أفراد تابعين للمركز بمعرفة

الصانع تزهيلهم لصيانة نواعم من المنتجات تتوضح بشهادة تعلق بالمركز مع

الالتزام بتوفير قطع الغيار الأصلية بأسعار يعلن عنها بصورة دائمة.

وأوضح رئيس اللجنة أن العديد من المواقف القياسية الخاصة بالسلع

الهندسية ملزمة خاصة التي تتعلق بأمن وأمان المواطن، وتدرج في معايير

الجودة لتشمل الحفاظ على البيئة بتصورتها المثلثي.

هذا وقد تم بالاجماع اختيار د. فاروق الباز نائب أول لرئيس اللجنة

ومحمد الششتاوي نائب ثان لرئيس اللجنة.



سعید الالفی



د. نادر رياض

عقدت لجنة السلع الهندسية والمغمرة بجهاز حماية المستهلك اجتماعها الأول برئاسة الدكتور نادر رياض وحضور سعيد الالفی رئيس جهاز حماية المستهلك وذلك لمناقشة استراتيجية عمل اللجنة خلال الفترة المقبلة.

وأكد سعيد الالفی أن استراتيجية عمل الجهاز ترتكز على إعادة الانضباط للشارع التجاري والصناعي وإدارة سياسة متوازنة تحفز الصانع والتاجر على الاعتراف بحقوق المستهلك واحترامها.

وقال إن قيمة البضائع المقلدة والمغشوشة في مصر تبلغ ٢٠ مليار جنيه، وعالمياً تبلغ

قيمة هذه البضائع ٧٠٠ مليار دولار سنوياً، كما أن ١٠٪ من تجارة الدول المتقدمة مغشوشة ومقلدة وأضاف أن حماية المستهلك وتشجيع الصناعة الوطنية ودعم الاقتصاد القومي هي قضية واحدة وكل لا يتجزأ.

وطالب الدكتور نادر رياض رئيس لجنة السلع الهندسية والمغمرة بميثاق شرف يضم الصناع لتلك المنتجات تهدف لتطبيق برنامج الرضا الكامل للعميل وتلتزم بتحكّمه حيث يصدر بشأنها سجل سنوي يضم الشركات الملزمة بهذا الميثاق ويحدث سنوياً بالاضافة والحدف حتى يمكن للمستهلك الرجوع لهذا السجل عند انتقائه للمنتجات التي يرغب في شرائها من سلع منزلية معمرة.

كما طالب رياض بإصدار علامة جودة خاصة بالمنتجات صديقة البيئة والتي توفر في استخدام الطاقة والمياه مثل ذلك غسالات الملابس وغسالات الأطباق التي توفر في استهلاك الكهرباء ولا ينجم عنها انبعاث حراري أو اهتزازات شديدة داخل المطبخ أو مكان الاستخدام ولا تشكل عبءاً سمعياً، ولا يشكل استخدامها عبءاً على البيئة سواء كان كيماوياً أو بيولوجيًّا أو هرمونيًّا ناجماً عن مخرجاتها الموجهة إلى الصرف الصحي.

وأضاف أن هذا الأمر ينسحب أيضاً على المنتجات المنزلية المستخدمة

ميثاق شرف للصناع المترمين..

وعلقة جودة المنتجات الصديقة للبيئة

أكد سعيد الألفي رئيس جهاز حماية المستهلك ان خطة عمل الجهاز يرتكز على إعادة الانضباط للشارع التجارى والصناعى وادارة سياسة متوازنة تحفز التجار والصانع على الاعتراف بحقوق المستهلك واحترامها باعتبار ان السوق المصرى هو السوق الأول بالرعاية لأنه السوق الوطنى وصاحب الفضل الأول على الصناع.. جاء ذلك أمس فى اجتماع رئيس الجهاز بلجنة السلع الهندسية والمعمرة التى يرأسها الدكتور نادر رياض..

أوضح الألفي انه لابد ان يحصل المستهلك على حقوقه كاملة ومنها حقه فى الحصول على السلع الأصلية التى تحمل اسم صانعها الأصلى وصاحب حقوق ملكيتها الفكرية والصناعية.

طالب نادر رياض رئيس لجنة السلع الهندسية والمعمرة بـ**ميثاق شرف** يضم الصناع لتلك المنتجات تهدف لتطبيق برنامج الرضا الكامل للعميل وتلتزم باحكامه حيث يصدر بشأنها سجل سنوى يضم الشركات الملزمة بهذا الميثاق ويحدث سنويًا بالإضافة والحذف حتى يمكن للمستهلك الرجوع لهذا السجل عند انتقائه للمنتجات التى يرغب فى شرائها من سلع منزلية معمرة سواء كانت بيضاء أو سوداء..

طالب: باصدار علامة جودة خاصة بالمنتجات صديقة البيئة والتى توفر فى استخدام الطاقة والمياه.

نادر رياض: مطلوب ميثاق شرف لتطبيق برنامج الرضا الكامل للعميل

قيمة البضائع المغشوشة والمقلدة محلياً ٢٠٠ مليار جنيه وعالمياً ٧٠٠ مليار دولار

وكذا ما يشكل استخدامها من عبء على البيئة سواء كان كيمياوياً أو بيولوجيياً أو هرمونياً ناجماً عن مخرجاتها الموجهة إلى الصرف الصحي.

وأضاف أن هذا الأمر ينسحب أيضاً على المنتجات المنزلية المستخدمة بالمطبخ أو خارجه أي ما يشمل على ما اتفق على تسميتها بالسلع المعمرة البيضاء وكذا السلع المعمرة السوداء.

وقد ناقش الاجتماع عدداً من الضوابط والمبادئ الأساسية التقنية لعمل مراكز الخدمة والصيانة وذلك بعد موافاة معظم أصحاب الشركات الصناعية العاملة في هذا المجال على أن يتم البدء بالعمل بها وفي مقدمتها يجب أن يستوفى لتداول السلع الهندسية والمنزلية التمسك بجموعة من المستندات تسلم مع السلعة أهمها.

هذا وسيتم عقد لقاء مع كبار صناع السلع المعمرة لاتفاق على ضوابط ومحددات توفير القدر المناسب لحماية المستهلك وتنظيم خدمات التسويق وخدمات ما بعد البيع وكذا ضرورة إعطاء فترة محددة ولتكن أسبوعاً مثلاً يسمح خلالها بإعادة البضاعة واسترداد القيمة دون أبداً الأسباب على أن تكون البضاعة المرتجعة بحالتها أسوة بالبيع بالخارج في هذا الشأن.

يضم الصناع لتلك المنتجات يهدف لتطبيق برنامج الرضا الكامل للعميل ويلتزم بأحكامه حيث يصدر بشانه سجل سنوي يضم الشركات الملزمة بهذا الميثاق ويحدث سنوياً بالإضافة والحدف حتى يمكن للمستهلك الرجوع لهذا السجل عند انتقائه للمنتجات التي يرغب في شرائها من سلع منزلية معمرة سواء كانت بيضاء أو سوداء. كما طالب رياض بإصدار علامة جودة خاصة بالمنتجات صديقة البيئة والتي توفر في استخدام الطاقة والمياه على جانب مدخلاتها ومخرجاتها مثل ذلك غسالات الملابس وغسالات الأطباق التي توفر في استهلاك الكهرباء ولا ينجم عنها انبعاث حراري أو اهتزازات شديدة داخل المطبخ أو مكان الاستخدام ولا تشكل علينا سعيماً



سعيد الالفي

أكد سعيد الالفي رئيس جهاز حماية المستهلك أن استراتيجية عمل الجهاز ترتكز على إعادة الانضباط للشارع التجارى والصناعى وإدارة سياسة متوازنة تحفز الصانع والتاجر على الاعتراف بحقوق المستهلك وأحترامها باعتبار أن السوق المصرية هي السوق الأولى بالرعاية لأنها السوق الوطنية وصاحبة الفضل الأول على الصناع. وقال إن قيمة البضائع المقلدة والمغشوشة في مصر تبلغ ٢٠٠ مليار جنيه، وعالمياً تبلغ قيمة هذه البضائع ٧٠٠ مليار دولار سنوياً كما أن ١٪ من تجارة الدول المتقدمة مغشوشة ومقلدة.

وأضاف أن حماية المستهلك المصري وتشجيع الصناعة الوطنية ودعم الاقتصاد القومى هي قضية واحدة وكل لا يتجزأ، وحماية المستهلك في مفهومها البسيط تعنى حمايته والاعتراف بحقوق المستهلك وصيانته تلك الحقوق خلال فترة حيازته للسلعة وتمتد الحماية للمستهلك لتشمل حقه في الحصول على السلعة الأصلية التي تحمل اسم صانعها الأصلى وصاحب حقوق ملكيتها الفكرية أو الصناعية لها لأن في ذلك كفالة لحقه في عدم إدخال الغش عليه بسلعة لا تنسب لصاحبها الأصلى. طالب الدكتور نادر رياض رئيس لجنة السلع الهندسية والمعمرة بميثاق شرف